دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	من أجل توجيه أفكار الناس السياسية : علم النفس السياسي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	حسن، الحارث عبدالحميد
المجلد/العدد:	ع 23
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	إبريل - ربيع الأول
الصفحات:	34 - 37
رقم MD:	382654
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الدولية، الفكر السياسي ، علم النفس السياسي ، العالم العربي ، السياسة الخارجية، الأحوال السياسية ، الخطاب السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/382654

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

من أجل توجيه أفكار الناس السياسية:

علم النفس السياسي

د. الحارث عبد الحميد حسن
alharith67@hotmail.com

تعود العلاقة العضوية بين السياسة والسيكولوجيا إلى بواكير الفكر الإنساني، حيث لم تتشكل بعد المفاهيم والنظريات العلمية والمعرفية بعلم السياسة وعلم النفس على حد سواء. وفي إطار المنهج الاستقرائي لأرسطو الذي مازال يحتل المكان المرموق في العقل الإنساني، غربيًا كان أم شرقيًا، تصنف السياسة ضمن ما يطلق عليه العلوم التطبيقية إضافة للسيكولوجيا والاقتصاد. وإذا كانت السياسة على لسان أرسطو تعني علم تدبير المدينة – أي الدولة- فإن السيكولوجيا وردت بمعنى «الأخلاق» تشير إلى علم دراسة السلوك الشخصي للفرد.

السياسة منذ أيام الفلاسفة والمفكرين الأوائل في جميع الحضارات العظيمة التي صنعت تاريخ الفكر الإنساني، وحتى يومنا هذا، غالبًا ما تعلن بصراحة عن حاجتها الماسة إلى المعلومات ووسائل الاتصال عبر الأشخاص والمواقف، فإن العلاقة العضوية التي أشرنا إليها، بين السياسة وعلم النفس تتجسد بشكل واضح من خلال الفرد والمجتمع في آن واحد، بهدف استمرارية التفاعل بين الاثنين على أسس التكامل والتداخل عبر مختلف المواقف والمحطات. وعلى المستوى الأكاديمي يتزامن ظهور البدايات الحديثة لعلم السياسة مع البدايات الأولى لعلم النفس السياسي وذلك في مطلع عقد الخمسينيات من القرن العشرين. لكن هذا لا يجعلنا نغض الطرف عن العديد من البحوث والدراسات الغنية بالتحليل والتأسيس لهذه المعرفة الجديدة «علم النفس السياسي» ومنذ البدايات الأولى للقرن العشرين وعلى لسان العالم فرويد، مؤسس مدرسة التحليل النفسي والعالم يونغ مؤسس مدرسة علم النفس التحليلي. وإذا كان كتاب «الأمير» لميكافيلي، يمثل مادة ضرورية وأساسية للسياسيين في الاطلاع عليها، فإن كتاب «الطبيعة الإنسانية في ميدان السياسة» للعالم «غراهام والاس» الذي صدر عام ١٩٢١، مازال يمثل الأرضية الفكرية والمعرفية الخصبة لفهم المعاني الحقيقية لمكونات العملية السياسية، انطلاقا من طبيعة العقل البشري الذي يقود هذا النشاط بالاتجاهات المختلفة.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا ولافتًا للنظر لشؤون النفس في السياسة، وذلك من خلال العديد من الدراسات والبحوث الميدانية والتطبيقية التي شارك فيها علماء من أوروبا وبلدان أخرى، إضافة إلى العلماء الأمريكان، حيث ساعدت الطبيعة السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية وما تنطوي عليه من إثنيات وأديان ومذاهب على التعمق في البحوث التي تكشف عن تأثير اللاوعي الجمعي (وهو مجموعة الخبرات والتجارب والعادات والاتجاهات التي تعود إلى ماضي الفرد وتاريخ الأسلاف والأجداد والذي تحول عبر الزمن إلى منظومات فكرية مكبوتة لكنها ضاغطة في لاوعي يتجاوز اللاوعي الفردي إلى الجماعة والمنظومات الاجتماعية) في اللاوعي الفردي، فيؤسس توجهات فكرية وسلوكية تحمل في طياتها ماضي الفرد وحاضره وانتماءه وعلاقة هذا بولائه للوطن الجديد والأمة الجديدة. وقد كان للبحوث والدراسات السيكولوجية في استطلاعات الرأي العام الدور الكبير في توجيه أفكار الناس وتحويرها في الاتجاهات السياسية التي تخدم المرحلة التي تقودها الإدارة الحاكمة.

أما في عالمنا العربي، الذي كان على مدار القرن العشرين، ومازال، يشهد الصراعات المحتدمة، والمحطات الساخنة والمتفجرة أحيانًا، هنا وهناك من أرض الوطن الكبير، ومع الحضور الكفء والمتنامي لأقسام العلوم السياسية في الجامعات العربية منذ أكثر من أربعة عقود ظل علم النفس السياسي بعيدًا، بل غائبًا عن الساحة المعرفية والسياسية، إذ إن حاله ليس أكثر سوءًا ولا أقل حظًا من الأقسام العلمية للسياسة في جامعاتنا، التي ظلت خجلة في طروحاتها وأسيرة أحيانًا لما تريده السلطة منها أن تقول وأن تدرس للنشء الجديد. ويبدو أنها في أفضل الأحوال تتوقعت في حدودها الأكاديمية الصرفة وظلت حبيسة قاعات الدرس والمحاضرات، خوفًا من المشاركة الفعلية أو حتى المساهمة الاستشارية في العملية السياسية عمومًا. إن غياب الدراسات النفسية المعمقة على مستوى الفرد والمجتمع لشؤون السياسة وجوهرها ومجريات العملية السياسية وآفاقها، جعل السياسة حكرًا على المحترفين والهواة للعمل السياسي في عالمنا العربي، ولكن دون وعي علمي أكاديمي ودون ثقافة فكرية سياسية معمقة، ودون معرفة دقيقة بسيكولوجية الفرد السياسي ودوافعه وسلوكه وتصرفاته وقدراته ومواهبه، بل حتى دون معرفة واقعية بطبيعة الإنسان عمومًا وعقله وفكره، على الرغم من أن هذا الإنسان هو المادة التي بدونها لايمكن لأي حاكم أو قائد سياسي أن يعتلي عرشه أو يدير دفة الحكم الذي جاء إليه بطريقة أو أخرى، فما معنى قائد أو حاكم دون شعب؟ لذا فإن من أولى الواجبات التي تقع على مسؤولية السياسي، هي أن يعرف نفسه أولا، ثم معرفة شعبه. كذلك فإن غياب الدراسات النفسية الحقيقية والموضوعية في شؤون السياسة بسبب الخوف، أو التحجيم أو الترهيب، جعلت السياسيين والدارسين، يميلون إلى استنساخ تجارب الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتطابق معها والتغني والتبجح بها والنظر إليها كأنها تجارب نزلت من السماء، لذا يتوجب علينا أن نأخذ بها ونسير على هديها، متناسين تاريخنا وتراثنا وطقوسنا وأديانا وطبيعتنا السيكولوجية وعقلانيتنا وشخصيتنا. وهذا نابع دون شك من ضعف عملية التكوين النفسي للسياسي والدبلوماسي في عالمنا العربي.

إن تجارب الغرب وأمريكا لم تأت من فراغ، بل جاءت بعد نضال وتحد وفكر وخبرة طويلة، وهي رائعة وعظيمة لشعوب أوروبا الغربية وأمريكا ومجتمعاتها، ولكن، لماذا لا نفكر ببناء سيكولوجيا سياسية عربية، تنبع من داخل نفوسنا، ومن أعماق مجتمعاتنا، وتصب أخيرًا في نهر الوطن الكبير، بإيجابياتها وسلبياتها، فهي منا ونحن منها.

حقيقة لابد من التصريح بها!

وبناء على ما عرضنا في السطور السابقة، ومن خلال استقراء الواقع ميدانيًا وبحثيًا على مدى أكثر من خمسة عقود في عالمنا العربي، يجب علينا أن نصرح بحقيقة طالما طال تكفينها وبرقعتها بمختلف الوسائل، وهي أن الإنسان العربي مازال مقهورًا ويعيش في كنف مجتمع مقهور، وأن هذا القهر ناتج عن التخلف الجوهري في مجالات الحياة المختلفة. ومن المؤسف حقًا أن يحاول السياسي الذي ينقصه الإعداد النفسي الجيد أن يغطي على هذا التخلف بدبلوماسية مستوردة وبذلك يكرس القهر في مجتمعه، ويظهر التمدن والتحضر على السطح فقط لمن هم خارج حدود المجتمع الذي تقع عليه كسياسي مسؤولية التغيير. وفي المقابل، يحاول النفساني الذي ينقصه الإعداد السياسي الجيد أن يتقوقع في نفسانيته ويتخوف من التحرش بالسياسة والسياسيين وبدبلوماسية أكاديمية مستوردة أيضًا، مدعيًا أن السياسة للسياسيين ولامجال للولوج في هذا العالم الضاج، مكرسًا في ذلك مقومات القهر والتسلط والتخلف داخل مجتمعه، متباهيًا

فقط بما يعرفه من نظريات وفرضيات وديناميات وآليات تحليلية لاتمس الجوهر عمومًا بل تذهب إلى السطح للتعامل مع الواقع.

وإذ إن ما يهمنا هنا في هذا المقام، هو السياسي، لذلك يبدو أن مهمة السياسي العربي شائكة ومعقدة ولكنها ليست مستحيلة. ومن أسسها الأولى أن يحاول تثقيف نفسه بكل ما يحتاج إليه نفسيًا في بناء ذاته وشخصيته أولاً، ليكون قادرًا على فهم حقيقة الواقع الذي يتحرك في داخله. إن نقطة الانطلاق التي يجب الشروع بها للسياسي العربي والقائد السياسي العربي والدبلوماسي العربي، هي من داخل التكوين النفسي والذهني للإنسان المتخلف الذي أريد تطويره ولكن ضمن خطط واستراتيجيات مستوردة، لم تنجح على مدى عقود من الزمن لأنها ذهبت بعيدًا على مستوى الطابع الدعائي والاستعراضي والتنموي والتقني في تحريك بنية المجتمع ككل، لكنها فشلت في الارتقاء بإنسان ذلك المجتمع وتهيئته جديًا لخوض معارك التغيير الاجتماعي وعملياته دون هدر أكثر للجهد والوقت والإمكانات المادية.

وما دمنا نتقدم أكثر فأكثر للشروع في الحديث عن جوهر العملية السياسية والعمل الدبلوماسي عمومًا، لا يفوتنا أن نتفق على مبدأين أساسيين. الأول هو: الفرق بين السياسة والدبلوماسية. والثاني: هو سيكولوجية الإعداد والتطوير للسياسي والدبلوماسي.

المبدأ الأول، ودون الخوض في غمار التعريفات الأكاديمية التي لاتخلو منها هذه المقالة، فإن علم السياسة يعني المعرفة الوصفية والتحليلية والتبصيرية للدولة وللظواهر المتعلقة بها، وهذه المعرفة تحتاج بطبيعة الحال إلى الدعم والإسناد بكميات هائلة من المعلومات. أما السياسي فهو الشخص الذي ينطوي على هذه المعرفة، إن كان داخل السلطة أو خارجها، من رموز الدولة أو ضمن الكيانات السياسية التي تحتويها الدولة.

أما الدبلوماسية، فهي عملية إدارة العلاقات الدولية وتنظيمها عن طريق التفاوض. وهي طريقة تسوية هذه العلاقات وتنظيمها بوساطة المبعوثين الدبلوماسيين.

وانطلاقًا من الواقع العملي الذي نعيشه في عالمنا العربي، فإن كل دبلوماسي يجب أن يكون متضلعا بالسياسة وفنونها، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل سياسي متضلعًا بالدبلوماسية وفنونها وأدواتها.

المبدأ الثاني، هو سيكولوجية الإعداد والتطوير للسياسي والدبلوماسي. وهذه حقيقة ثابتة لا مناص منها على مستوى تكوين الشخصية وإعدادها لكليهما. إن صفة «السياسي» بكل مكوناتها ومقوماتها لا تطلق جزافًا على هواة السياسة أو محترفيها دون التعمق في معرفة أسرار الشخصية وبنائها وتركيبها: الأنا، الهو، الأنا الأعلى والبنى التركيبية للعقل السياسي المتكونة من: الوعي، واللاوعي، وما تحت الوعي، إضافة للاوعي الجمعي واللاشعور السياسي الذي غالبًا ما يطغى على منظومة الوعي في العقل السياسي للفرد ويوجهها لاشعوريًا بحكم خبايا اللاشعور ومكبوتاته، فرديًا كان أم جمعيًا والتي لاعد ولا حصر لها. وإذا كان الحكم النهائي للمتلقي على السياسي في سلوكه وتصرفه على مستوى الدولة والمجتمع نابع من

لاوعي المتلقي نفسه قبل وعيه، فإن المسؤولية في الأساس تقع على عاتق السياسي والدبلوماسي الذي يجب عليه أن يحسن التعبير عن وعيه ولاوعيه بحضور متوازن وناضج ومقبول يتناغم ويتفاعل مع قدرة المتلقي على فهم هذا الحضور واستيعابها.

إن الحقائق التي ذكرناها بإيجاز شديد لابد من تحويلها إلى برامج تدريبية تتضمن المقدمات والنتائج لمعرفة سيكولوجية شاملة ومتنامية ومتفاعلة مع الواقع الاجتماعي الذي ينتمي إليه السياسي والدبلوماسي، والتي تمثل في المحصلة مشروعًا متكاملاً للإعداد والتطوير والتنمية لشخصية السياسي العربي وفق تصورات بيئته وثقافته ومجتمعه مع الاستفادة والإغناء من تجارب الآخر ولكن دون استنساخها أو التماهي معها بشكل مطلق، وبذلك نكون قد أسسنا لسيكولوجية عربية متميزة في الإعداد والتطوير للسياسي والدبلوماسي العربي.

جوهر العملية السياسية

سبق أن أشرنا إلى أن السياسة علم وفن، وهذا ما تقوله الأدبيات منذ أرسطو وحتى يومنا هذا. لكن الباحثين في منظمة «اليونسكو» يصرون على اعتبار السياسة علمًا قائمًا بذاته، رافضين وصفه بمنزلة الفن أو المهارة أو الموهبة. وقد حدد هؤلاء علم السياسة بالعديد من المحاور الأساسية: النظريات السياسية، والمؤسسات السياسية، والأحزاب والكتل والرأي العام، والعلاقات الدولية. وبعيدًا عن «اليونسكو» وعن الجامعات والمعاهد التي تدرس علم السياسة والعلاقات الدولية، وانطلاقًا من واقع السياسة اليوم، نرى أنها يمكن فعلاً أن تكون فنًا إضافة إلى كونها علمًا. ويمكن تصوير فن السياسة بالسيكودراما، حيث اللعبة التي يجيدها أصحاب المهارة والموهبة. ولا عيب في هذا أبدًا، فالشطرنج لعبة! وكرة القدم لعبة! وهما من أشهر اللعبات العقلية والحركية، التي تحتاج إلى فارس موهوب يعتلي عرش هذه اللعبة أو تلك. إن جوهر اللعبة السياسية يستدعي قدرة متميزة وفائقة للاعب فيها حيث: الذكاء والمهارة وسرعة البديهة والقدرة على المراوغة والإقناع والكذب والتحايل والقوة والهدوء والمهابة وغيرها صفات إيجابية تقع تحت قبة الفضيلة، وصفات سلبية تقع تحت قبة الرذيلة. ونؤكد مرة أخرى أنه لا عيب أبدًا في اللعبة السياسية، ومن لا يتقن فن اللعبة بجوهرها وأسرارها، لا يستطيع الانتصار فيها والخروج من عنق الزجاجة بشفافية وتوازن.

قد يكون هذا هو الواقع الذي نعيشه

في عالم اليوم مع العديد من الفروق الفردية بين دولة وأخرى بحكم الثقافات والمجتمعات. ولكن، هل هذا هو ما نتمنى لقادتنا في العملية السياسية أن يكونوا عليه؟ بالطبع كلا ! مع إيماننا المستمر بأن السياسة فن وعلم، وأن اللعبة السياسية هي التي تسود في أرض الواقع، ولكن، أليس من الممكن أن نتحول شيئًا فشيئًا الى اللعب المكشوف دون غموض أو احتيال أو مواربة ؟ أليس ممكنًا أن نلعب اللعبة بشفافية ومصداقية وموضوعية، بعيدًا عن الأنانية المفرطة والبرجماتية المطلقة التي ابتلينا بها على صورتها المستوردة من الغرب، حيث غياب القيم الفاضلة والدعوة الصارخة إلى الربح والمكسب على حساب كل المنظومات الأخلاقية التي تجد لها جذورًا أصيلة في مجتمعاتنا العربية؟ نحن لسنا ضد البرجماتية (المنفعة) بصورتها المتوازنة التي تحافظ على حق الشعوب في حريتها وأصالتها وتراثها وقيمها الفاضلة. حتى ديننا الكريم، الإسلام، أكد في أكثر من مكان على التقوى والعمل الصالح والمنفعة الخيرة والكريمة لبني الإنسان ولكن ليس بالذاتية المفرطة والأنانية البغيضة.

إن من يدرس حالات العديد من المشاريع السياسية المطروحة في الساحة اليوم من قبل الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، برؤية عقلانية مخلصة، يجد أنها مدفوعة في المقام الأول بالمنفعة المطلقة لمنظري هذه المشاريع. وما علينا نحن العرب إلا أن نقول نعم!! والعيب هنا ليس في منظري هذه المشاريع، لأنهم ينظرون إلى مصالحهم بعين ثاقبة ومتفحصة، ولكن العيب فينا، لقصورنا في فهم اللعبة السياسية واستيعابها، وعدم قدرتنا، بل الضعف في جرأتنا على تحليل المواقف سيكولوجيًا بدقة وفصاحة، وبروح سلمية هادئة، وحكمة وشجاعة، لنقول «كلا»، ليس بمعنى الرفض أو المواجهة أو التحدي، ولكن بلغة الندية، المبنية على الحجة والدليل والرؤية العربية المتوازنة التي تنبع من مصالحنا نحن، وغاياتنا نحن، واهدافنا نحن.

إذًا إن جوهر العملية السياسية هو القدرة على إدراك الواقع وتحسسه، ومن ثم فهمه واستيعابه، ما يتطلب معرفة كبيرة بآليات الإدراك وفسلجة التفكير وعمليات التخيل والتصور التي تقع جميعها تحت قبة العلوم المعرفية والسلوكية. وإذا ما توفرت هذه القدرة، تصبح إمكانية الحوار مع الآخر وبقدر متساو من القيمة والمهابة والمسؤولية، هي الجوهر الحقيقي للعملية السياسية التي نتطلع جميعًا لأن يستطيع قادتنا السياسيون ومحترفو السياسة في العالم العربي أن يتقونها ويرتقوا بها من أجل حياة حرة كريمة لشعوب المنطقة.

اللغة الفنية للسياسة

لكل علم لغته التي يخاطب الناس بها، كما لكل فن لغته التي يخاطب المتلقي بها، أيا كان نوع الفن وصورته. والسياسة من بين القليل من العلوم التي تخاطب فئتين محددتين مع اختلاف أهداف الخطاب واللغة المستعملة. فهي تخاطب الدارسين لعلم السياسة في الجامعات والأكاديميات بلغة فنية صارمة تتسم بالشمولية والموضوعية لتبني الأرضية الخصبة التي يتحرك فوقها الباحث أو المحلل أو الكاتب أو التدريسي في السياسة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن اللغة الفنية في هذا المجال تذهب إلى دراسة:

النظرية السياسية، تاريخ الفكر السياسي، الدستور، الحقوق المركزية، الحقوق الإقليمية والمحلية، الإدارة العامة، الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، الأحزاب والجمعيات السياسية، الكتل والتجمعات السياسية، مساهمة المواطن في الحكم والإدارة، الرأي العام، العلاقات الدولية، السياسة الدولية، المنظمات الدولية، القانون الدولي، تاريخ الآراء السياسية، المؤسسات السياسية، سوسيولوجيا السياسة، سيكولوجيا السياسة.

ومن اللافت للنظر والذي قد يصل إلى درجة الاستغراب أن النسب الإحصائية لأولئك الذين يعملون في حقل السياسة من خريجي كليات السياسة ومعاهدها، هي قليلة جدًا، بل نادرة، بينما النسب الإحصائية للمشتغلين في حقل السياسة فعلاً، من غير المتخصصين فيها، كبيرة جدًا. وهذا يعني أن على هؤلاء المشتغلين بالسياسة أن يتعلموا ويقرؤوا كل ما سبق ذكره حتى يستطيعوا أن يمزجوا موهبتهم الفطرية بالثقافة العلمية السياسية ليكونوا قادة من الطراز الأول يدافعون بحق عن إرادتهم وإرادة شعوبهم.

وهذا يدفعنا إلى التعرف على اللغة الفنية للسياسة التي تخاطب من خلالها أبناء الشعب من غير الدارسين لعلم السياسة وهي لغة صعبة وليست سهلة أبدا لأنها تحتاج إلى صراحة ومصداقية ووضوح لتتحول إلى رسالة أخلاقية وإنسانية سامية على أن تمارس بهدوء وحكمة وعقلانية ودون حساسية أو خوف من ناحية، ودون افتراض عقلي مسبق على المواجهة أو التحدي أو الخلاف من ناحية أخرى.

إن واقع العمل السياسي في عالمنا العربي يعيش اليوم في مأساة لا نحسد عليها، لأن بعض الدول والقيادات تتفاعل معه وكأنه جريمة أو إثم يجب المعاقبة عليه.

غياب الدراسات النفسية الحقيقية والموضوعية في شؤون السياسة بسبب الخوف، أو التحجيم أو الترهيب، جعلت السياسيين والدارسين، يميلون إلى استنساخ تجارب الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتطابق معها

ولايمكن تحقيق التغيير النفسي والمجتمعي والاقتصادي في مجتمعاتنا إلا من خلال عدد من العناصر المتداخلة حد التكامل فيما بينها لتشكل اللغة الفنية والشعبية التي نتعامل بها مع مواطنينا، ودون حصر خطابنا السياسي في مجال الندوة أو المؤتمر أو الدردشة، أو غيرها، على الرغم من أهمية هذه المحطات، لكنها حضورها غالبًا ما يمثل نخبًا نوعية من داخل المجتمع، لها مصالحها وتحفظاتها على مسألة التغيير المجتمعي نحو غد أفضل. ومن هذه العناصر:

- حرية التفكير في السياسة وهموم الوطن والمواطن.
- حرية التعبير المعلن عن هذا التفكير.
- حرية التحرك بهذا الفكر وسط الجماهير.
- حرية الدعوة إلى هذا الفكر.
- حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني.

إن غياب هذه العناصر من لغة الخطاب السياسي تؤدي إلى فقدان المصداقية والجدوى من العمل السياسي المنظم والمتوازن. وقد تبدو كلمة «الحرية» التي استعملناها في خمسة محاور فيما تقدم لتوضيح العناصر، مخيفة ومرعبة لبعض القيادات، بل قد تدعو إلى الإرباك لهذه السلطة أو تلك، ولكن الحقيقة التي يجب أن تقال من الناحية النفسية الخالصة أن منع هذه «الحرية» أو مصادرتها بشكل كامل قد يكون على المدى البعيد أخطر بكثير من إطلاقها، خصوصًا ونحن نعيش في عصر العولمة الثقافية وانفتاح مصادر المعلومات بكل سخاء على جميع المواطنين.أما التحرك باتجاه إطلاق هذه الحريات بهدوء وحكمة ومحبة وعلى مراحل مدروسة ومنظمة، يعطي السلطة أو القيادة في هذا البلد أو ذاك الثقة العالية والمصداقية والوضوح والقدرة الفائقة على التواصل مع الشعب بلغة محببة وصافية تستند في مرجعيتها إلى طبيعة المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده وأصالته وتراثه.